قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٠

ربط موازنة هيئة القطاع العام للتشييد
للسنة المالية ٩٠/١٩٩١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للتشييد للسنة المالية ٩٠/١٩٩١ بمبلغ ١٢٨٢١٠٠٠ جنيه (فقط أثنا عشر مليونا وثمانمائة وواحد وعشرون آلاف جنيه) وذلك وفقا لما يلى :

اولا - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٩٠/١٩٩١ بمبلغ ١١٤٧٢٠٠٠ جنيه (فقط أحد عشر مليونا وأربعمائة إثنان وسبعون ألف جنيه)موزعة على البابين الآتيين :

الباب الأول : الأجور ١٣٠٠٠٠٠ جنيه .

الباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٠١٧٢٠٠٠ جنيه منه مبلغ ٧٥١٢٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانيا - الاستخدامات الراسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٩٠/١٩٩١ بمبلغ ١٣٤٩٠٠٠ جنيه (فقط مليون وثلاثمائة وتسعة وأربعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ١٢٨٧٠٠٠ جنيه .

الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٦٢٠٠٠ جنيه .

ثالثا - الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ٩٠/١٩٩١ بمبلغ ١١٤٧٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أحد عشر مليونا وأربعمائة وإثنان وسبعون ألف جنيه)بالباب الثانى - إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ـ الايرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ١٣٤٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون وثلاثمائة وتسعة وأربعون ألف جنيه) موزعة كما يلى :

الباب الثالث : إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٦٢٠٠٠ جنيه .

الباب الرابع : القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ١٢٨٧٠٠٠ جنيه .

(المادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية مماثلة فى الإيرادات، ويتم تعديل الموازنات تبعا لذلك ودون التأثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثالثة)

لايجوز استخدام الوفورات فى اعتمادى رسم الدمغة النسبى وفوائد بنك الاستثمار القومى فى غير الأغراض المخصصة لهما .

(المادة الرابعة)

الأنشطة التى تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس الإدارة بالهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار فى تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وذلك بعد موافقة وزارة المالية .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٩٠

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ ذى القعدة سنة ١٤١٠ هـ (٣١ مايو سنة ١٩٩٠).

حسنى مبارك

الموازنة الجارية والرأسمالية لهيئة القطاع العام للتشييد
للسنة المالية ١٩٩١/٩٠

الاستخدامات	مشروع ١٩٩١/٩٠	ربط ١٩٩٠/٨٩	الإيرادات	مشروع ١٩٩١/٩٠	ربط ١٩٩٠/٨٩
	جنيه	جنيه		جنيه	جنيه
أ) الإستخدامات الجارية :			(أ) الإيرادات الجارية :		
ب ١ ـ الأجور	١٣٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠	باب ٣ ـ الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	١١٤٧٢٠٠٠	١٢٠٥٧٠٠٠
ب ٢ ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية	١٠١٧٢٠٠٠	١١١٠٧٠٠٠	جملة (أ) الإيرادات الجارية ...	١١٤٧٢٠٠٠	١٢٠٥٧٠٠٠
جملة (أ) الاستخدامات الجارية ...	١١٤٧٢٠٠٠	١٢٠٥٧٠٠٠			
ب) الاستخدامات الرأسمالية :			(ب) الإيرادات الرأسمالية :		
ب ٣ ـ استخدامات استثمارية	١٢٨٧٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠	باب ٣ ـ إيرادات رأسمالية متنوعة	٦٢٠٠٠	٥٠٠٠٠
ب ٤ ـ التحويلات الرأسمالية	٦٢٠٠٠	٥٠٠٠٠	باب ٤ ـ القروض والتسهيلات الائتمانية	١٢٨٧٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠
جملة (ب) الاستخدامات الرأسمالية	١٣٤٩٠٠٠	١٨٥٠٠٠٠	جملة (ب) الإيرادات الرأسمالية ...	١٣٤٩٠٠٠	١٨٥٠٠٠٠
إجمالى الاستخدامات	١٢٨٢١٠٠٠	١٣٩٠٧٠٠٠	إجمالى الإيرادات	١٢٨٢١٠٠٠	١٣٩٠٧٠٠٠